تتمة الرحلة
في بعض المصادر

فوائد من كتاب
المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطّية
لنصر الوفائي الهوريني (مصر ١٣٠٤ ـ ٤)

قال الهوريني ـ رحمه الله ـ (ص ٢٧):

ومثال ما صارت الكلمة فيه علي حرف واحد عَرَضاً كلمة (مِن) إذا دخلت على ما أوّله (أل) أو (أم) على لغة حميّر، كقوله:

«وما أبقَت الأيّام مِلمالِ عندنا»

أصله: من المال. وكقوله:

«وأَشْهَدُ أنَّ أمَّكَ مِلْبَغايا» أي من البغايا هُنَّ الزواني.

وكقول الزَّين العراقي في «ألفيّة غريب القرآن» في تفسير «الأصيل»: مِلْعَصْر للمَغرب.

وكقوله ـ عليه السلام ـ فيما كتبه للحميريين على لغتهم كما في «المواهب»:

«ومَن زَنَى مِمبْكرْ فأصقَعوه مئةً، واستَوفضوه عاماً، ومَنْ زَنَى مِمثَّيب فضرِّجوه بالأضاميم» يعني من البِكر، ومن الثَّيب، فقد وصل الـميم الجارّة بعد حذف نونها بالـميم التعريفية على لغتهم، ولهذا لم ينوَّن مدخولها، وكقول الشاعر:

«لأنّهما مِلآنِ لم يتَغيَّرا»

كما في رسالة «موقد الأذهان» وكذلك «الهمع» ذكره في فصل التقاء الساكنين.

وكذا إذا دخلت «مِن» و «عن» على كلمة (ما) أو (مَن) فتكتَب: ممّا وعمّا، وممَّن وعمَّن متّصلات لحذف النون خطّاً ولفظاً بالإدغام.

فإنّ كانت (ما) استفهامية حُذفَت ألفها أيضاً، وصار كلٌّ من الكلمتين على حرفٍ واحد عروضاً. ومِثلُهما (على) إذا دَخلَت على (أل)، كقوله:

«غداةَ طَفَتْ علماءِ بَكرُ بنُ وائلٍ»

أي على الماء.

ومثلهُما من الأسماء (بنون) جمع (ابن) إذا أُضيف إلى ما أوّله (أل) كقولهم في (بني العنبر) و (بني الحارث) و (بني الجعراء) و (بني القيْن): بَلْعَنبَر وبَلْحَرث وبَلْجَعراء وبَلْقَيْن.

وقال السخاوي، وكذلك الأمير في «حاشية الشذور»: حقّ (بَلْحارث) أن يُكتَب بألف قبل اللام كما فعل مثل ذلك الزمخشري في قوله:

«ولكنْ طَفَت عالماء عُزْلةُ خالدِ»

أي على الماء.

وقال نصر الهوريني: هو مردود بخوف الالتباس بالباء الجارة إذا دخلت على الحارث.

وقال في (ص ٩١-٩٢): الفصل الثالث في الألفات الـمُبدلة من النونات الثلاث، وفي ألف العوض عن ياء الـمتكلم.

تأتي الألف بدلاً من النون الساكنة حال الوقف في ثلاث كلمات: الأولى: الفعل الـمؤكّد بالنون الخفيفة بعد الفتحة، سواءٌ كان أمراً، كقوله:

«ولا تعبُد الشيطان واللّهَ فاعبُدا»

أصله: فاعبُدَن، فلما وقف على آخر البيت الذي هو محلّ الوقف أبدَلَ النون ألفاً.

قال: ويحتمل أن يكون من ذلك مطلع قصيدة امرئ القيس:

«قفا نبكِ من ذِكرَي حبيبٍ ومنزلِ»

على طريقة إجراء الوصل مُجري الوقف. وكذا قوله تعالى: ﴿لنَسْفَعا بالناصية﴾ و ﴿ولَيَكونا من الصاغرين﴾. وهذا مذهب البصريين، وهو الأكثر، وعليه جَرَى رسم المصحف. أمّا الكوفيّون فيكتبونها في غير الـمصحف بالنـون نظراً لوقـوف بعض العرب عليها بها لا بالألف.

قال الفاكهي في «شرح القطر»: ومحل كتابة النون الخفيفة بالألف عند أمْن اللّبس، أما إذا حصل لبس، نحو: لا تضرِبَنْ زيداً، واضربَنْ عمراً، فيُكتَب بالنون على الأصحّ، ولم يعتبَر

بحال الوقف، لأنّه لو كُتب بالألف لالتَبَس أمر الواحد أو نَهيه بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط، انتهى. ومثله في «الهمع».

الثانية: إذَنْ الواقعة في المجازاة والجواب كقولك: إذَنْ تُصيب، لـمَن قال: أريد أن أفعل كذا، إذا وقفتَ عليها تبدلها ألفاً كالـمنوَّن المنصوب، فلهذا تُكتَب بالألف مطلقاً سواء كانت ناصبة أو لا في المذهب البصريّ كما رسمت كذلك في الـمصحف في قوله تعالى: ﴿وإذاً لا يلبَثون خلافك إلا قليلاً﴾ «وإذاً لا تمتّعونه إلا قليلاً»، وغير هذين من جميع مواضعها. والكوفيّ يكتبها بالنون مطلقاً، وإليه مال السيوطي في «شرح الخلاصة»، واختاره في «الهمع»، واختاره شيخ الإسلام في «الشافية»، قالوا: للفرق بينها وبين «إذا» الظرفية والفجائية لئلاّ يقع اللبس، وأمّا رسم الـمصحف فسُنّة متّبَعة مقصورة عليه.

وكان المبرّد يقول: أشتهي أن أكوي يد مَن يكتُب (إذن) بالألف، يعني في غير الـمصحف، قال: لأنها مثل (أن) و (لَن) ولا يدخل التنوين في الحروف.

والـمذهب الثالث: يفصل بين كونها عاملة النّصب فتكتب بالنون لقوّتها، وبين كونها مُلغاة فتُكتَب بألف، كذا نُقل عنه في الأدب. ثم قال: وأحبّ إليّ أن تكتبها بالألف في كل حال، لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف، انتهي.

ونقل الأشموني، و«الهمع»، و«الكليات»، مذهب الفرّاء، كما في الأدب، ونقله بعكس ذلك في «القطر» و «جمع الجوامع» ونظمه فقالوا عن الفرّاء: إن الملغاة تكتب بالنون، والناصبة بالألف.

وقد نبّه الصبّان على هذه الـمخالفة من تلك الكتب في النقل عن الفرّاء.

الثالثة: التنوين في الاسم الـمنصوب غير الـمقصور إذا وُقف عليه يُبدَل التنوين ألفاً عند عامّة العرب سوى ربيعة، فإنها غالباً تُسكّن الحرف الـمنوَّن عند الوقف في أحواله الثلاث مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً، فلهذا لا يكتبون بدله ألفاً في حال النصب.

وقال الـمجد في «القاموس»: وليس لهم تنوين يكتَب نوناً إلا في «وكأَين» فالتنوين، وإن عرّفوه بأنه نون ساكنة تثبت وصلاً لا وقفاً، ومعلوم ان الكتابة تابعة للوقوف، فحيث كان لا يثبت في اللفظ عند الوقوف فلا يُكتَب. فليس كالنون الحقيقية الساكنة التي يوقف عليها لفظاً، بل يُحذَف ويوقف على الاسم بالسكون ما لم يكن منصوباً. أما المنصوب الـمنوَّن

فتُشبَع فتحته فيتولّد منها ألف، فلذا يكتبون بديله ألفاً. ولا يسقط تنوين الـمنصرف لفظاً إلا إذا كان موصوفاً بـ «ابن» متّصلاً به على الشروط الآتية في حذف ألف (ابن) فيُحذَف التنوين حينئذٍ وجوباً كما تحذَف ألف «ابن» وجوباً أيضاً مع ذلك.

وفيما عدا ذلك لا يحذف التنوين وجوباً بل جوازاً في ستة مواضع، ذكرها الصبّان فانظره.

ضبط الشكل

أهمل الـمعاصرون مسألة مهمة تتصل برسم الحرف، تلكم هي مسألة الضبط الشكل بما دُعِي بالحركات.

إن ما ندعوه «حركات» في العربية، وهي الفتحة والكسرة والضمة والسكون من أهم مسائل الرسم التي تتصل بالدلالة، سواء منها ما كان في أواخر الكلم، أي ما ندعوه بـ «حركات الإعراب، والبناء، وما كان من ذلك داخلاً في بنية الكلمة.

وكأن مصطلح «الحركات» يفقد هذه الأصول الكثير من قيمتها الصوتية. لقد نظر القدماء إلى هذه المسألة نظرة جادة وذلك لأنها اتصلت بأهم تراث العربية، ذلكم هو لغة التنزيل، ومن أجل ذلك وصلوا إلى شيء يقرب مما نحن فيه الآن.

إن الجهد الذي كان قد بذله كل من نصر بن عاصم ويحيي بن يعمر، والخليل بن أحمد أدى إلى أن يكون في العربية رسم لكل من الفتحة والكسرة والضمة، كما أن الخليل هو الذي ابتكر رسم الهمزة. ولو أن أولئك العلماء قد أدخلوا هذه «الرسوم» في عدة الأصوات لصنعوا كل الخير، ولكنهم أبقوها «حركات». وهذا الإبقاء جعل الـمعربين طوال العصور في حِلٍ منها، فأهملوها معتمدين علي «سلائقهم» الـمزعومة التي ما كان لهم أن يحتفظوا بها، فاختلفوا وفقاً للجهات والأقاليم والقبائل، فحمل ذلك كله الضيم على العربية.

وقد سبق لأهل العربية أن باشروا شيئاً من هذا الإصلاح للرسم، وذلك في العمل الذي قيل إن أبا الأسود الدؤلي قد شدا فيه فكان «النَقْط» الذي انقسمت فيه الأصوات العربية إلى مهمَل (الخالي من «النَّقْط»، وإلى معجَم، وهو المنقوط»).

إذا كان هذا قد جري في عصور العربية القديمة، وقد كان للمعربين طاقة أو قدرة على معرفة الكلم يختلفون فيها قدراً، فما بالك بالمعاصرين في عصرنا الذين يقبلون على درس لغتهم دراسة الجاهل لها؟

لقد أهملنا رسم الحرف مما ندعوه «الشكل» وخلا الحرف في بنية الكلمة وفي آخرها مما ندعوه «حركات» واختلط الأمر وعمَّ «المشتبه» وكثر الخلط، وفشا في العربية الـمعاصرة كلم جديد لا سبيل لنا إلا أن ندرجه في حيز الخطأ.

ودخلت رسم الهمزة في هذه المشكلة، فأنت ترسم كلمة «الكُفء» بمعنى النظير فتسيء الرسم وتضع الهمزة على الواو. وهذا متأتٍ، من غير شك، بالرسم القرآني في سورة الإخلاص في قوله تعالى: ﴿ولم يكن له كُفواً أحد﴾.

إن هذا الرسم القرآني صحيح، وذلك لأن الكلمة قد سُهِّلت همزتها إلى الواو فخلت من صوت الهمزة ان هذا دفع المعاصرين إلى رسم الهمزة في هذه الكلمة، في حال إخراجها مهموزة، على الواو ابتعاداً عن الوجه الصحيح.

قلت ان الكثير أو قل جمهرة المعاصرين لا يعرفون العربية وهم يتلقوّنها تلقي الجاهل لها. وهذا الجهل بها يتصل بالرسم في أحيان كثيرة. وفي هذا لما رُسمت الهمزة في هذه الكلمة علي الواو، تجاوزت موضعها علي الواو شيئاً فشيئاً حتى تولدّ من هذا الرسم الفاسد الكلمة «كَفوء» على وزن «فعول»، وهي بنية لا وجود لها في لسان العرب.

لقد أصبحنا نقرأ ونسمع من يكتب أو يقول: «العناصر الكفوءة»، وقد وصفت العناصر بهذه الكلمة التي جاء بها سوء الرسم. وقد حمّلوا «الكفوءة» معنى «القديرة»، وهذا مأخوذ من «الكفاءة» عندهم بمعنى القدرة والجدارة. وهذا كله مولد مستحدث جديد. إن «الكفاءة» تعنى المشابهة والمماثلة، واستعمال «كُفء» في الآية يدل على هذا.

أما القدرة والجدارة فهي في «الكفاية» بالياء، وفلان كاف وكفيٌ في عمله، ومن هنا كان «كافي الكفاة» الشهرة التي عُرفَ بها الصاحب بن عبّاد.

وقد جمع المعاصرون «الكفء» على «أكفاء» بالمعنى المعدول عن حقيقته، وبسبب من خلو الرسم الحديث من الشكل «الحركات» اختلفوا في إخراجها، فمنهم من جعلها مثل «ألوان» ومنهم من جعلها مثل «أطبّاء» فقال: «أكفّاء». وتحولت صيغة هذا الجمع فصارت كأنها جمع «كفيف»، وهذا شيء غريب كل الغرابة.

ثم إن اساءة الرسم في «النّقْط» ولدت مشكلات فكان من ذلك أبنية لا نعرفها في العربية، ألا ترى أن كلمة «مُنْتَزَه» جاءت من هذا لجوار الأحرف المعجمة الثلاثة بعضها إلى بعض. وكأن الفعل في هذا «انتَزَه»، وليس هذا صحيحاً، فالعفل «تَنَزَّه» يكون اسم المكان فيه على زنة اسم المفعول «مُتَنَزَّه».

وأنا أري أن الفعل المخروم «استَحى يستَحي» هو شيء من هذا، فقد حُذفت من إساءة الرسم، وإن تحدَّث في هذا اللغويون كثيراً مما نجده في مادة «حيي» في الـمعجم القديم، وذهب نفر منهم إلى أن هذا «لغة» خاصة.

إن إساءة الرسم قد تنقل الكلمة من دلالة إلى أخرى وأنا واثق أن «مُسْتَهَتَر» في قول يزيد بن الطثَريّة:

أحـب هبـوط الواديَـيْن وإننـي
لـمُسْتَهْتَرٌ بالـواديَيْـن غريـبُ

قريب من «مشتهر» إذا ما أُسيء الرسم، فكانت من ذلك روايـة للبيت بهذه الكلمة الأخيرة.

ومن إهمال رسم نقط الياء، ذهب كثير إلى «المشائخ» فهمزوا الكلمة وحقها أن ترسم بالياء «مَشايخ» لأصالة الياء، وهي كهمزة «معايش» التي لا تكون «معائش»، وإن كان من ذلك قراءة نافع الـمدني.

لقد حمل أهل العلم في لغة التنزيل من اللغويين والنحاة، قراءة نافع هذه على الغلط.

ومن إخلاء الكلمة من الشكل كان لنا «مُعيب» و «مُشين» بضم الـميم وصُرفت الكلمتان من بناء اسم الـمفعول إلى بناء اسم الفاعل، وكل ذلك خطأ وتجاوز، إننا لا نعرف الفعل «أعاب» ولا الفعل «أشان» المزيدين بالهمزة فيكون منهما اسم فاعل على نحو ما تجاوز فيهما الـمعاصرون.

إن الفعلين ثلاثيان، وإن «مَعيب» و «مَشين» كلاهما اسم مفعول بمعني «معيوب» ومشيون»[1].

أقول: إن الـمعاصرين لم يدركوا اسم الـمفعول هذا من الأجوف الثلاثي، فإذا قالوا: «مبيوع» عدّوا هذا من اللسان الدارج، وكأن الفصيح «مُباع»، ولم يكن في إعرابهم «مَبيع»

(١) ومن المفيد أن أضيف هذه الكلمة الجديدة «الـمولّدة» وهي «إخصائي» إلى جملة هذه الأشتات، فبسبب من إخلاء الشكل اختلف الـمعربون فهي لدي نفرٍ كبير منهم «إخصائي»، وكأنه المنسوب إلى «الإخصاء»، وأين هذا «الإخصاء» من «الاختصاص»، وهي لدى آخرين «أخصائي» بفتح الهمزة وكسر الخاء وتشديد الصاد.

اسماً للمفعول. ومن هنا نقرأ في أمكنة بيع البضائع في عصرنا لوحاً كتب عليه «الـمُباع لا يُرجَّع».

أقول: هذه نبذة يسيرة من إساءة الرسم في إخلاء الكلام من الحركات وإساءة وضع النقاط.

خاتمـة:

إن الكثير مما يدخل في رسم الحرف مسألة مواضعة ذهب إليها العلم، ولكن شيئاً منها جعل بنظر ومقياس.

فقد رسمت تاء «ثَمَّةَ» معقودة، وهي الاسم الظرف، فقال أهل هذه العناية اللغوية تمييزاً لها عن الحروف: ثمَّ وربَّ ولعلَّ ولات، فقد لحقت بهذه التاء مفتوحة.

وقالوا: هي للتأنيث، وهي: ثُمَّتَ وربَّتَ ولعلَّتَ ولات.

أقول: هذه التاء قد زيدت لتجعل من هذه الألفاظ ألفاظاً ثلاثية، وإن كانت «ثُمَّ» و «رُبَّ» مضعفة، وأين التأنيث من هذه الألفاظ. وكأن النحاة لـمحوا ضعف قولهم في «تاء» لاتَ فقالوا: هي للتأنيث، وقالوا: هي للمبالغة، وقالوا: لكليهما.

والصحيح ما أشرت إليه.

ومن الـمفيد أن أعرض لطائفة من أسماء العلم في عصرنا مما ختم بتاء وهي: شوكت وعزّت وحكمت ونشأت وصفوت، وهدايت.

أقول: هذه أعلام حديثة قد استعارها الأتراك العثمانيون والفرس من العربية، وأصولها العربية مصادر ثلاثية ختمت بـ «هاء التأنيث» ولكن العثمانيين والفرس نقلوها إلى العلمية ولم ينظروا إلى «هاء التأنيث»، بل جعلوها تاء لزمت هذه الأعلام.

أقول: ولما كانت هذه التاء لازمة في حال الدرج والوقف، فهي غير الهاء القديمة العربية التي تتحول تاءً في درج الكلام.

ومن هنا كان حقّا أن تكتب بتاء مبسوطة لتكون مشيرة إلى تحولها بعد استعارة الأعاجم لهذه الأسماء.

وقد قلّد العرب الأعاجم في اتخاذ هذه الأعلام، وشاعت ومازالت إلى عصرنا، وقد بدا للمعاصرين أن يعيدوا هذه الأعلام إلى صورها العربية فتوهّموا أن ذلك يكون برسم التاء فيها معقودة، وليس لهم أن يتوهمو ذلك، ذلك أن التاء في «حكمت» علماً وسائر هذه الأعلام ليس كالهاء في «الحكمة» مصدراً عربياً، وهاؤه تكون في درج الكلام تاءً.